وتمنع الجنابة موانع الاصغر ومن هذا يعلم ان قول ز واقتصر المؤلف
على الحدث الكونه الاصل والاقيوه كذلك ليس على ما ينبغي ص و مس
مصحف ش اي ومنع الحدث مس مصحف مكتوب بالعربي غير
منسوخ لفظه كاية الشيخ والنسخة اذا رتبا فارجوهما واية الرضاع
ليس لها حكم المصحف ولو دلا على الحكم الشرعي كالاخبار الالهية
من الاحاديث واما ما نسخ حكمه فقط فكغيره اجماعا والجلدة تحمله
واجري طرفه المكتوب وما بين الاسطر وسواسه بيد ما وغيرها
من الاعضاء ولو لمن خرقة على عضوه وشمل المصحف الكامل
والجزء والورقة فيها بعض سورة ومثله اللوح والكتف وكتبه ه
كمسه الدلالية في الكتاب والبسملة وشيا من القرآن والمواعظ
في الصحيفة وما يلحق على الصبي والحايض والحامل اذا خرز
عليه او في شيء لا دون ساتر وخوف غرقه او حرقه او يد كافر
يبيح مسه ص وان بتغطيب وحمله وان ببلاقة او وسادة الا با
شبهة قصدت وان على كافر ش اي وكما يمنع المحدث مس المصحف
يمنع ما في حكمه كمسه بعود او تثليث او راقه به وكذا يمنع من حمله
ببلاقة او وسادة ثلثة الوا وهي المتكاة لكن اذا منع مسه بتغطيب
فاحري حمله ببلاقة او وسادة وانما نص عليهما ليستثني قوله
الا بشبهة قصدت وحدها فيجوز حينئذ حملها للمحدث وان
حملت على كافر لان المقصود ما فيه المصحف لا المصحف اما لو
قصد المصحف فقط بالحمل او مع الامتعة فيمنع حمله حينئذ على
المرتضى ص لا درهم وتفسير ش هذا يخرج من اصل المسئلة اي
ومنع حدث كذا وكذا لا درهم ونحو كتوب فيه اسم الله فيجوز
مسه ولو لكافر وكذا يجوز للمحدث مس التفسير ولو كتفسير ابن

عطية

عطية ان لم يقصد الاي كما قاله ابن عرفة انه ظاهر الروايات ص
ولوح لمعلم ومتعلم وان حايضا ش اي ولا يمنع مس لوح لمعلم يصلحه
ومتعلم صبي او رجل على غير وضوء وان امراة حايضا من سقم وتعلم
والمراد بالمعلم من يريد اصلاح اللوح كان جالسا للتعليم ام لا وقوله
لمعلم ومتعلم اي حال التعلم او التعليم وما يتعلق بذلك كما هو
ظاهر كلام ابن حبيب ص وجزء لمتعلم وان بلغ ش اي وجاز مس
جزء لمتعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالجزء ما قابل الكامل لكن جزله
بال ز ان المعتمد ان للمتعلم مس الكامل لان ابن بشير حكى
الاتفاق على جواز مس الكامل ص وحرز بساتر وان لحايض
يعني ان الحرز يحرز بتليته على الشخص ولو بانا مسلما او كافرا
صحيحا او مريضا حاملا او حايضا او نفسا او جنبا وكذا على البهيمة
لعين حصلت لها او لخوف حصولها بشرط ان يكون الحرز بما
بساتر بكنه وتنبيه من ان يصل اليه اذى قال السنهوري ولا
ينبغي من غير ساتر فصل لما انهى الكلام على الطهارة الصغرى
انتقل الكلام على موجبات الكبرى اي اسبابها التي توجبها
واجباتها اي فرايضها وسننها ومندوباتها وما يتعلق بها
وهي الغسل بالضم للفعل وبالفتح للماء على الاشهر وبالكسر لما
يغتسل به من اشنان ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة وعرفه
بعضهم بقوله ايصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع
الدلك وعرفه ابن عرفة هو وجب الغسل بتوله خروج المني بلذة
وغيب حشفة غير ختني ومثلها من مقطوعها في دبر او قبل
غير ختني ولو من بهيمة مات عاي من هي منه او غابت فيه ولو
كرها او نائما عقله انتهى قوله غير ختني قيد في الفعل لا في الدبر

ف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)